

المرضى والمستشفيات وتحديات ٢٠١٨

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

عندما احتدم النقاش بين الهيئات الاقتصادية والجهات التي تمثل مختلف الاجراء والعمال حول سلسلة الرتب والرواتب، أثرت نقابة المستشفيات عدم اعلان أي رأي في حينه شعورا منها ان الموضوع اتخذ منحاً سياسياً وشعبوياً ولم يعد في بال المسؤولين وسط هذه الضوضاء الاخذ بمنطق الارقام والمعايير الاقتصادية.

لقد كنا نعلم مسبقا ان وقع هذه السلسلة سوف يكون الاكبر على القطاعين التعليمي والاستشفائي كون الأجور فيها تشكل نسبة عالية من الاعباء التشغيلية. اما وقد قيل كل شيء بالنسبة للمدارس، فلا بد من توضيح الامور في ما يخص المستشفيات.



صحيح ان السلسلة لا تشمل موظفي المستشفيات، ولكنها دفعت بنقابة المرضى والمرضات للمطالبة بسلسلة اتخذت بها قرارا من جهتها تشكل زيادة تتراوح بين ٣٥ و ٤٠٪ عما هو معمول به حاليا. وهذا بدوره سوف يحفز بصورة بديهية كافة العاملين في المستشفيات للمطالبة بنفس الزيادة. طبعا المستشفيات ليست بهذا الوارد لان ذلك ليس بمقدورها.

لا مجال في هذا المقال للدخول في تفاصيل الارقام والدراسات، ولكننا نشير الى اننا وقبل إقرار السلسلة، قد وجهنا كتبا الى كافة المعنيين بالقطاع الصحي نشير فيها الى ضرورة تعديل التعريفات الاستشفائية وارقمنا بها دراسة اعدتها النقابة، وفهمنا، احيانا شفها واحيانا كتابة، ان الأمر غير وارد حاليا.

اننا ننبه الى خطورة هذا الموقف السلبي، لأنه سوف يوصلنا الى سيناريو شبيه بما حدث في المدارس لناحية الاقساط أي الى الضياع والفوضى.

ما نطالب به بكل بساطة هو إجراء دراسة علمية لما يجب ان تكون عليه التعريفات الاستشفائية كون آخر دراسة اجريت سنة ١٩٩٨، ولقد تغير منذ ذلك الوقت أي منذ ٢٠ سنة الكثير من آليات ومعايير العمل في المستشفيات والتقنيات الجراحية، وتطورت بشكل جذري مما جعل دراسة ١٩٩٨ لا تتناسق مع هذه التغيرات.

وان كان هذا الموضوع هو الأهم حاليا، الا ان هناك مشاريع اخرى تعمل عليها وزارة الصحة العامة ونقابة المستشفيات في لبنان نأمل ان يبدأ العمل بها خلال سنة ٢٠١٨. لما لها من أثر كبير على ترشيد العمل في الطوارئ، ومراقبة جودة الادوية والمستلزمات والمفروسات الطبية التي تلامس او تدخل جسم المريض.

هذه المشاريع هي:

• تنظيم العمل في غرف الطوارئ من خلال وضع تطبيق على الهاتف الجوال يتيح للجهات التي تنقل المرضى (الصليب الاحمر، الدفاع المدني، الهيئة الصحية الاسلامية الخ...) ان تعلم مسبقا اذا كانت الاسعافات المطلوبة للمريض متوفرة في المستشفى التي تنوي نقل المريض اليه. هذا التدبير من شأنه تأمين التواصل بين كافة المستشفيات والجهات الموجة نقل المرضى على مدار الساعة، مما يحل بنسبة كبيرة الاشكالات التي تحصل حاليا لناحية عدم توفر سرير شاغر او الخدمة المطلوبة في المستشفى.

• تشديد الرقابة على استيراد واستعمال كافة المستلزمات الطبية لناحية جودتها وصلاحياتها من خلال نظام معلوماتي متطور وموسع يسمح بالاطلاع على مسار أي مستلزم طبي بدءا من المصنع في بلد المنشأ حتى لحظة استعماله في اقسام المستشفى وهذا من شأنه ان يعيق استعمال أي مستلزم طبي لا يتطابق مع المواصفات المطلوبة.

• تشديد الرقابة على جودة الادوية ومدة صلاحيتها من خلال تطبيق نظام معلوماتي 2D Matrix Barcode في صيدليات المستشفيات مما يسمح فقط باستعمال الادوية الموزعة من قبل الوكلاء المعتمدين والمضمونة الجودة، وبالتالي الحؤول دون استعمال أي دواء مهترّب او مرّور.

ان مقارنة كل هذه المواضيع ومعالجتها هي الطريق الالزامي لتصحيح العلاقة بين الجهات الضامنة والمستشفيات مما يكفل تخفيف الاعباء على المواطنين وتقديم العناية بالمستوى المطلوب.